عزلة السلطة الاستبدادية

احمد سعداوي

في أواخرعقد التسعينيّات، كان عديدون من المُثقّفين العراقيين قد اتخذوا من مقهى الجماهير الشعبي، في محلّة الكرنتينا في الباب المُعظّم في بغداد، مكاناً للقاء اليومي، وهو مقهى شعبي عادي مُتهالك وقديم، حوّله المُثقّفون مقهى ثقافياً بحكم الأمر الواقع. ومن بين أجواء اللقاءات والحوارات وتبادل الكتب، وغير ذلك، انبثقت فكرة أن يُعاد رصف تخوته ومقاعده الطويلة في شكل مُربّع، في كلّ أسبوع مرّة، لإقامة فعّاليات ثقافية على هامش الفعاليات التي تقيمها عادة وزارة الثقافة أو اتّحاد الأدباء العراقيين، وغيرهما من المُنظّمات الرسمية.

كان القائمون على هذه الفكرة هم القاصّ والكاتب محمد خضير سلطان، والناقد التشكيلي مؤيد البصّام، وقدّم الآخرون المساعدة والمساندة للفكرة، بما فيهم صاحب المقهى، واستمرّت هذه الفعاليات التي حظيت باهتمام الوسط الثقافي العراقي وتفاعله، حتّى جاء ذلك اليوم، قبيل غزو العراق بسبعة أشهر، حين احتدّت فجأة نبرة النقاشات بشأن الحقوق المدنية والحرّيات السياسية لتمسّ الخطوط الحمراء للسلطة، فجاءت رسالة مُبطنة من بعض جواسيس السلطة لتبلّغ القائمين على هذا المنتدى أنّ عليهم إيقاف نشاطاتهم وإلّا تعرّضوا للاعتقال، وهذا ما حصل فيما بعد، وتوقّفت النشاطات نهائياً.

كان يمكن لنقاشاتٍ من هذا النوع عن الحقوق والحرّيات السياسية، في الثمانينيّات، أن تُؤدّي إلى الإعدام، حينما كانت مخالب السلطة حادّة لا تتحمّل أيّ رأيٍ آخر غير رأيها هي، الذي ينعكس في الإعلام والتربية وفي مناحي الحياة كلّها. وكان مُجرّد ترك اللحية طليقة يؤدي إلى الاعتقال والاتّهام بالانتماء إلى الأحزاب الإسلامية المُعارضة. أما في التسعينيّات فقد ارتخت يد السلطة لأسباب مختلفة، منها التأثير المدمّر للعقوبات الاقتصادية الدولية على البلد، وشعور النظام بالعزلة، وأيضاً انتفاء أيّ عناصر داخلية مهدّدة للسلطة بشكل جدّي. وربّما هناك أسبابٌ أخرى أكثر عمقاً ودقّة، ولكن في الأحوال كلّها، كان مناخ التسعينيّات مختلفاً عن العقود السابقة، فكنّا نتداول، على سبيل المثال، الكتب التي كانت توصف بأنّها ممنوعة، مع غضّ الطرف من قبل أعين النظام عن هذه النشاطات.

في واقع افتراضي مُتخيّل، عملتْ عليه في نصّ أدبي؛ يفتح النظام الأجواء أكثر، فما تكون ردّة فعل المجتمع، وتحديداً فئة الشباب؟ سيتمدّدون في هذه الفسحة الجديدة، ثمّ يطالبون بالمزيد. فما بين الاستبداد والحرّيّة لا توجد تسويات مُستقرّة في المنتصف. قد لا يقوم المجتمع بردّة فعل ثورية تجاه التضييق الذي تمثّله السلطة الحاكمة، ولكنّه يستثمر دائماً كلّ فسحة متاحة من الحرّيّة، ولا تنفع الدعاية المفروضة من الأعلى في غسل أدمغة الناس إلّا في نطاق محدود.

من المؤسف أننا اليوم، وإذ نتحدّث عن هذا المناخ الكابوسي الذي طبع، بمستويات مختلفة، حقبة نظام صدّام حسين في العراق، فإنّنا نعيش اليوم أجواءً مشابهة، فيكلّف الرأيُ الحرُّ صاحبَه حياتَه في بعض الأحيان. بينما يمثّل التهديد بالتصفية والتشريد هاجساً يفرض ظلّه الثقيل على كثير من الكتّاب والمُثقّفين، الذين اختار كثير منهم، خصوصاً ممن يعيشون داخل العراق، الصمت درءاً للمخاطر وحماية لأنفسهم وعائلاتهم.

تنفرد أحزاب السلطة الحاكمة في العراق اليوم بالدعاية والترويج في الفضاء العام، ويتصوّر القائمون عليها أنّهم يستيطعون انجاز براءات اختراع جديدة. غير تلك التي اعتدنا عليها في زمن نظام صدّام حسين. فصمت الناس ليس دليلاً على التأييد أبداً.

يُترجم مناخ خنق الحرّيات والإرهاب العام رفض السلطة أيّ دور مجتمعي في تكوين الاتجاهات العامة للإدارة والتخطيط، فتعزل السلطة، باعتبارها مجتمعاً صغيراً، نفسها عن المجتمع العام، وتحرم نفسها من فائدة النقد، الذي يقوّم المسارات، ويمنع السلطة من السقوط في أخطاء كارثية، كما كان يحصل مع نظام صدّام حسين مثلاً.

ترامب ليس كينيدي وكوبا لم تزل حاضرة

جيرار ديب

ما إن لملمت ولاية بنسلفانيا ذيول حادثة محاولة اغتيال الرئيس السابق، المرشح للعودة رئيساً، دونالد ترامب، حتّى حضرت في الذاكرة الأميركية والعالم لحظة اغتيال الرئيس الأميركي، جون كينيدي، عام 1963، بفارق أساس، أنّ مطلق النار على كينيدي اعتُقل، بعكس مُطلق النار على ترامب الذي قتل بيد جهاز الخدمة السرّية. اعتقلت الشرطة الأميركية الجندي السابق في قوات مشاة بحرية الولايات المتّحدة، بي هارفي أوزوالد، ورغم سلسلة التقارير التي باتت تظهر تواتراً، فيبدو عنه في فترات، إلا أنّها أكّدت وجود مؤامرة، لا يقف خلفها فقط أوزوالد، بل طاولت مجموعة كبيرة من المشاركين فيها، ومنها دوائر القرار في الإدارة الأميركية نفسها. شهد عهد كينيدي مجموعة من الخضات الأمنية، في مقدّمتها «خليج الخنازير»، الأزمة التي تفجّرت وكادت أن تتحوّل حرباً نووية مدمّرة بين الأميركيين والسوفييت، على خلفية نشر كوبا صواريخ نووية في أراضيها. لم يكن مطلوباً من الرئيس الشاب كينيدي يومها التوصّل إلى التنازلات أمام السوفييت للتراجع عن أزمة نشر الصواريخ في كوبا، بل كان عليه أخذ خيار المواجهة النووية مع موسكو. لهذا وضع متابعون كثيرون عملية الاغتيال في هذه الخانة، لأنّهم اعتبروا أنّ الاتحاد السوفييتي تخطّى كل المحظورات في وصوله إلى شواطئ هافانا، الأمر الذي يعدّ كسراً لجميع الخطوط الحمر التي وضعت بعد مؤتمر يوروتو.

في واقع افتراضي مُتخيّل، عملتُ عليه في نصّ أدبي؛ يفتح النظام الأجواء أكثر، فما تكون ردّة فعل المجتمع، وتحديداً فئة الشباب؟ سيتمدّدون في هذه الفسحة الجديدة، ثمّ يطالبون بالمزيد. فما بين الاستبداد والحرّيّة لا توجد تسويات مُستقرّة في المنتصف. قد لا يقوم المجتمع بردّة فعل ثورية تجاه التضييق الذي تمثّله السلطة الحاكمة، ولكنّه يستثمر دائماً كلّ فسحة متاحة من الحرّيّة، ولا تنفع الدعاية المفروضة من الأعلى في غسل أدمغة الناس إلّا في نطاق محدود.

من المؤسف أننا اليوم، وإذ نتحدّث عن هذا المناخ الكابوسي الذي طبع، بمستويات مختلفة، حقبة نظام صدّام حسين في العراق، فإنّنا نعيش اليوم أجواءً مشابهة، فيكلّف الرأيُ الحرُّ صاحبَه حياتَه في بعض الأحيان. بينما يمثّل التهديد بالتصفية والتشريد هاجساً يفرض ظلّه الثقيل على كثير من الكتّاب والمُثقّفين، الذين اختار كثير منهم، خصوصاً ممن يعيشون داخل العراق، الصمت درءاً للمخاطر وحماية لأنفسهم وعائلاتهم.

تنفرد أحزاب السلطة الحاكمة في العراق اليوم بالدعاية والترويج في الفضاء العام، ويتصوّر القائمون عليها أنّهم يستيطعون انجاز براءات اختراع جديدة. غير تلك التي اعتدنا عليها في زمن نظام صدّام حسين. فصمت الناس ليس دليلاً على التأييد أبداً.

يُترجم مناخ خنق الحرّيات والإرهاب العام رفض السلطة أيّ دور مجتمعي في تكوين الاتجاهات العامة للإدارة والتخطيط، فتعزل السلطة، باعتبارها مجتمعاً صغيراً، نفسها عن المجتمع العام، وتحرم نفسها من فائدة النقد، الذي يقوّم المسارات، ويمنع السلطة من السقوط في أخطاء كارثية، كما كان يحصل مع نظام صدّام حسين مثلاً.

فرانكنشتاين التركي: خرافات السياسة والعنصرية ضدّ السوريين

مراد بطل الشيشاني

بعض الملاحظات الأولية في الشكل والمضمون تبدو لازمة. أولاً، اسم العالم الذي اختلق في مختبره مسخاً، في رواية «فرانكشتاين» لماري شيلي في الثلث الأول من القرن التاسع عشر، هو فرانكشتاين، وليس الأخير اسم للمسخ كما هو دارج خطأ. ثانياً، أنا مدين بفكرة عنوان المقال للصديق الكاتب محمد الربيعو حين استخدم عبارة «فرانكشتاين التركي» في إدراج «فيسبوكي»، لوصف الهجمات العنصرية ضدّ السوريين اللاجئين في مدن تركية عدّة، وقد استأذنته باستخدام العنوان، وقد البت استخدام العنوان بنكهة فرانكنشتاين بالمسخ، لتسهيل مهمّتي أيضاً. يقصد بالمسخ هنا ذلك الخطاب الذي جاء استجابة لانقسامات سياسية داخلية، وأزمات مجتمعية، تراكمت في الدولة التركية، وجرى التعامل معها بخطاب انتج هذا المسخ، متمثلاً في العنصرية المتزايدة لدى بعضهم في المجتمع، لكنّها اتّخذت حالياً طابعاً عنيفاً ومرتبطاً بالأفعال، لا الأقوال.

ثالثاً، وفي ما يرتبط بالموضوع، من الضروري التذكير بأنّ تركيا احتضنت مئات الآف من اللاجئين السوريين منذ بدء أزمتهم بصدر رحب، وقد تكون أكثر الدول استقبالاً لهم من حيث العدد، لا بل، وطبعاً لمقتضيات ترتبط بمصلحتها، دعمت أطيافاً من المعارضة، وكان هذا مدخلاً لاتهامها بتسهيل دخول المتشدّدين والجهاديين للقتال في سورية، وهذا يوجب توخّي الحذر من الوقوع في التعميم. ولكن لن يكون سهلاً على لاجئ أو لاجئة سوريين يخافان مغادرة المنزل، خشية الاعتداءات العنصرية، تفهّمُ الأمر. ويثير هذا بالفعل أسئلة عمّا سمعناه مراراً من الرئيس التركي رجب طيّب أردوغان، أنّ الهجمات العنصرية مرفوضة، ولا تتناسب مع قيم المجتمع التركي، وينُفّهم فيها، ومؤيّدوه، المعارضة وغيرها. فما مسؤولية الحكومة التركية التي يهيمن عليها حزب العدالة والتنمية وقائد البلاد الكاريزمي طوال السنوات الماضية؟

من جانب، لا توجد هناك إجراءات حكومية كافية ترتبط بإنفاذ القانون، فمن غير المعقول أنّ اعتداءات واسعة، ومنظمة، لا ترافقُ واعتقالات ومحاكمات تتناسب وحجمها، ولا يمكن فهم عدم وجود تطمينات حقيقية للناس، من قبيل الوجود الأمني، أو الحملات الإعلامية الرافضة مثل تلك السلوكيات... إلخ. كما ساهمت سرديات أردوغان السياسية، خلال السنوات الأخيرة، في إيجاد ذاك المسخ أو فرانكنشتاين العنصري، وإن لم يكن بشكل ومباشر، انعكست في تفسيرات بعض بيانات رسمية تركية أمنية الأحداث. مثلاً، تذكر إحداها أنّ التحريض لارتكاب الاعتداءات جرى في حسابات في وسائل التواصل الاجتماعي تابعة لـ«أنصار حزب العمال الكردستاني، وأنصار فتح الله غولن، وحزب الشعب الجمهوري، وأفراد يتبعون الولايات المتّحدة وألمانيا». ويصعب تحديد كيف اجتمع هؤلاء كلّهم مرّة واحدة. لكن زاوية الزهاب من الآخر المُتربص، المتأمر على تركيا، واضحة. أمّا الإعلام شبه الرسمي فأشار إلى آخر أحداث في قيصري (وسط تركيا)، باتهام أوميت أوزداغ، اليميني العنصري، الذي عرف بتصريحاته في هذا السياق، لحثّ المتوقع في نظريات المؤامرة، وإشعار الأتراك بالتوجّس من المؤامرة المحاكة ضدّهم، كان خطاباً تطوّر خلال السنوات الأخيرة، منذ تحالف أردوغان مع القوميين مُشكّلاً جبهة محافظة، إن جاز وصفها، وهذا انعكس في الإعلام والدراما، وفي حوارات الأتراك المولعين بقصص ذات بعد غرائبي أقرب إلى الخرافة السياسية بمفهومها العلمي.

خلال عملي على وثائقي عن استهداف المعارضين للرئيس الروسي فلاديمير بوتين في تركيا، منذ سنوات، كان من فرصة لمحافظات أخرى، مثل البصرة، وبالتالي، لن تسمح بتشكيل الإقليم الذي سيُضعِف الحكومة المركزية، التي تهيمن عليها القوى والأحزاب الشيعيّة.

أما القوى الفاعلة الخارجية في العراق؛ إيران وأميركا وتركيا، فهي الأخرى لا ترى أنّ هناك فرصةً أو مصلحةً مثل هذا الإقليم، خصوصاً وأنّ الحكومة الحالية تسير بنسق تُرضية الأطراف كلّها، المُهمّ أن تستمر حتّى انتخابات 2025، فهي الأخرى تعاني من تصدّع الجبهات داخل قواها الشيعيّة المشكّلة لها. لكن، في حال استمرّت حكومة بغداد الحالية، أو التي ستأتي بعد انتخابات 2025، في تجاهل مثل هذه الدعوات، وعدم الالتفات إلى مطالب تلك المحافظات، فإنّ الدعوة إلى إقليم قد تتحوّل دعوةً انفصالية مجنونة، قد ترى فيها القوى الخارجية، كلّها أو بعضها، فرصتها لنهاية حقبة العراق الواحد، إن استدعت مصالحها ذلك، فهل ستعي بغداد الحكومة ما عليها من واجبات، أم تبقى تُمارس ما بدأته عام 2003 من إقصاء وتهميش، طاول السنّة والأكراد أيضاً؟

(إعلامي عراقي في الدوحة)

> في حال استمرّت حكومة بغداد في تجاهل المطالبات بأقاليم قد تتحوّل دعوات انفصاليةً مجنونةً

أسوة بالإقليم الكردي في شمال العراق، قوى تجد نفسها أنّها بأتت مرغمةً على مثل هذه المطالبات في ظلّ عدم التوازن والإقصاء والتهميش التي مورست بحقّ أهل السنّة في العراق، منذ 2003، قوى سياسية تجد أنّ الفرصة مواتيةٌ ليكون لمحافظات عراقية بعينها إقليم خاصّ بها مرتبط، وفقاً للدستور، بالحكومة المركزية، ولكنّه يتمتّع بصلاحيات كبيرة تُخوّله أن يدير شأن محافظاته بالطريقة التي يراها مناسبة بعيداً عن هيمنة حكومة بغداد، التي لم تفلح بعد 21 عاماً في أن تقنع أحداً، لا قاعدتها الجماهيرية التي تتشكّل منها، ولا شركاءها في العملية السياسية من القوى الأخرى.

وبغضّ النظر عن مثل هذه المطالبات، التي تبدو للوهلة الأولى دستورية، هناك تحدّيات كبيرة جداً تواجهها، لعلّ من أبرزها أنّ القوى الشيعيّة، الحاكم الفعلي للعراق، لا تقبل بمثل هذا الطرح وترفضه، وتقف بقوّة ضدّه، لأنّها لا تريد أن تخسر تلك المحافظات وما تدرّه من أموال لخزينة القوى السياسية الشيعيّة بفصائلها المسلّحة، ومليشياتها التي تتشكل منها، والتي لها اليد الطولى، والقول الفصل، في المحافظات العراقية كافّة، ولولها لخطرَ الإقليم بالإقليم بأقلّ سُنّي.

من المهم التذكير بأنّ المطالبة بإقليم حقّ دستوري، ولا تعني بأيّ حال بالضرورة انفصال الإقليم، والتي شرّعت وفقاً للدستور وبات من حقوق المحافظات العراقية أن تنتظم بنفسها أو بمفردها، في إقليم خاصّ بها.

وهنا كانت أولى دعوات تشكيل أول إقليم في العراق عقب الغزو، من دون إقليم كردستان العراق الذي كان واقعه قبل الغزو أصلاً، قد أطلقها ساسة (وقادة) القوى والتيارات والأحزاب الشيعيّة التي رات أنّه لا بدّ من أن يكون هناك إقليم الجنوب والوسط، في إشارة إلى المحافظات العراقية ذات الغالبية الشيعيّة. تتعالى اليوم أصوات قوى سياسية عراقية سُنّية من أجل المطالبة بإقليم سُنّي، فرصةً لمحافظات أخرى، مثل البصرة، وبالتالي، لن تسمح بتشكيل الإقليم الذي سيُضعِف الحكومة المركزية، التي تهيمن عليها القوى والأحزاب الشيعيّة.

أما القوى الفاعلة الخارجية في العراق؛ إيران وأميركا وتركيا، فهي الأخرى لا ترى أنّ هناك فرصةً أو مصلحةً مثل هذا الإقليم، خصوصاً وأنّ الحكومة الحالية تسير بنسق تُرضية الأطراف كلّها، المُهمّ أن تستمر حتّى انتخابات 2025، فهي الأخرى تعاني من تصدّع الجبهات داخل قواها الشيعيّة المشكّلة لها. لكن، في حال استمرّت حكومة بغداد الحالية، أو التي ستأتي بعد انتخابات 2025، في تجاهل مثل هذه الدعوات، وعدم الالتفات إلى مطالب تلك المحافظات، فإنّ الدعوة إلى إقليم قد تتحوّل دعوةً انفصالية مجنونة، قد ترى فيها القوى الخارجية، كلّها أو بعضها، فرصتها لنهاية حقبة العراق الواحد، إن استدعت مصالحها ذلك، فهل ستعي بغداد الحكومة ما عليها من واجبات، أم تبقى تُمارس ما بدأته عام 2003 من إقصاء وتهميش، طاول السنّة والأكراد أيضاً؟

(إعلامي عراقي في الدوحة)

العراق وجدل الإقليم السُنّي

إياد الدليمي

منذ العام 2003، ومع دخول القوات الأميركية العراق، في أبشع غزو واحتلال شهده التاريخ الحديث، ونبرة التقسيم لهذا البلد حاضرة، بل كان بعضهم يتوقّع ألّا يصمد هذا البلد طويلاً أمام دعوات تقسيمه من العواصم المؤثّرة دولياً، حتّى إنّ خرائط عديدة انتشرت حينها ترسم حدود التقسيم المُقترح، وكان يراد به تبديل خرائط الشرق الأوسط، تماماً كما بدأ جرى قبل نحو مائة عام، يوم أن خطّ وزيرا خارجية فرنسا وبريطانيا حدود هذا الشرق على رمال بدت في لحظتها مُتحركة، لكن سرعان ما استتبّ الأمر، وأيّدت تلك الحدود المصطنعة، لتبقى تُذكّر العرب بنكبتهم الأولى، نكبة التقسيم، نكبة سايكس - بيكو.

ومع البدايات الأولى لتشكّل أول جسم سياسي لإدارة العراق عقب غزوه، تعالت نبرة التقسيم، والمرّة هذه من الذين ارتضاهم الاحتلال خدماً لعمليته السياسية التي فصّلها على مقاسه ومقاس مصالحه، ومن ورائها طبعاً مصالح دول كثيرة في المنطقة كانت تريد أن تدفن عراقاً واحداً قوياً مُستقلاً، فهي كانت ترى فيه خطراً عليها، لبحيي الدستور العراقي، الذي صُوّت عليه عام 2005، ليكرّس هذا التوجّه، وإن كان بصيغة مُخفّفة، يوم أطلق عليها اصطلاح الأقاليم، والتي شُرّعت وفقاً للدستور وبات من حقوق المحافظات العراقية أن تنتظم بنفسها أو بمفردها، في إقليم خاصّ بها.

وهنا كانت أولى دعوات تشكيل أول إقليم في العراق عقب الغزو، من دون إقليم كردستان العراق الذي كان واقعه قبل الغزو أصلاً، قد أطلقها ساسة (وقادة) القوى والتيارات والأحزاب الشيعيّة التي رات أنّه لا بدّ من أن يكون هناك إقليم الجنوب والوسط، في إشارة إلى المحافظات العراقية ذات الغالبية الشيعيّة. تتعالى اليوم أصوات قوى سياسية عراقية سُنّية من أجل المطالبة بإقليم سُنّي، فرصةً لمحافظات أخرى، مثل البصرة، وبالتالي، لن تسمح بتشكيل الإقليم الذي سيُضعِف الحكومة المركزية، التي تهيمن عليها القوى والأحزاب الشيعيّة.

أما القوى الفاعلة الخارجية في العراق؛ إيران وأميركا وتركيا، فهي الأخرى لا ترى أنّ هناك فرصةً أو مصلحةً مثل هذا الإقليم، خصوصاً وأنّ الحكومة الحالية تسير بنسق تُرضية الأطراف كلّها، المُهمّ أن تستمر حتّى انتخابات 2025، فهي الأخرى تعاني من تصدّع الجبهات داخل قواها الشيعيّة المشكّلة لها. لكن، في حال استمرّت حكومة بغداد الحالية، أو التي ستأتي بعد انتخابات 2025، في تجاهل مثل هذه الدعوات، وعدم الالتفات إلى مطالب تلك المحافظات، فإنّ الدعوة إلى إقليم قد تتحوّل دعوةً انفصالية مجنونة، قد ترى فيها القوى الخارجية، كلّها أو بعضها، فرصتها لنهاية حقبة العراق الواحد، إن استدعت مصالحها ذلك، فهل ستعي بغداد الحكومة ما عليها من واجبات، أم تبقى تُمارس ما بدأته عام 2003 من إقصاء وتهميش، طاول السنّة والأكراد أيضاً؟

(إعلامي عراقي في الدوحة)

> في حال استمرّت حكومة بغداد في تجاهل المطالبات بأقاليم قد تتحوّل دعوات انفصاليةً مجنونةً

كاريكاتير عماد حجاج

جلاوزة الأسد: يبادق على رقعة الموت المُؤجّل

عبير نصر

استهلالاً لا بدّ منه، أنّ العدم السوري الراهن مُنتَجٌ طبيعي لسردية تُحيل كلّ شيء إلى نظام يحكم وفق نموذج الأسد وعملية تفكيكه، وهذا عصيٌّ على السطحية والارتجال، لكن من الواضح أنّ تصفية النظام بيادقه مؤشرٌ دقيقٌ على مدى شعوره بالخطر، ودليل هشاشة وخوف، والحقيقة أنّ بشّار الأسد ورث عن أبيه وحشيته وخسته، ولم يرث ذكاءه وحنكته السياسية، لكنهما اشتركا بممارسة الاحتكار غير الشرعي للعنف، والمرحلة المقبلة ستشهد مجموعة أكبر من الاغتيالات بين مُحابي الأسد، وبيقى هذا السيناريو ثابتاً، ولا يمكن استبعاده، خاصّة أنّ تاريخ تصفية «الرفاق الموالين» يعود إلى فترة مُبكرة من أوائل ستينيات القرن الماضي، وسيكون من المُتعذّر والمملّ سرد تاريخ طويل من القتل والتغييب، سيّما وأنّ الأسد (الأب) مارس الاغتيال المنظّم منذ بداية استلامه وزارة للدفاع، بغية حسم الصراعات داخلياً وخارجياً، مُستفيداً من رضى قوى المجتمع الدولي عن الأفعال التي نفّذها. أمّا نهاية عهده فشهدت خطوات عدّة لإخراج شخصيات نافذة من السلطة تمهيداً لتوريث النجل الغرّ، أمثال علي دوبا وعلي حيدر، بينما حظي بنفوذٍ كبير من أشرفَ على تدريبه وغازي كنعان.

والواقع أنّ الاغتيال في سورية يعكس شرعية تتّصل بقابليتها للتعميم، بما يفترض أنّها معركة وطنية ضدّ العدوّ المتربّص، ولو كان تابعاً مقرّباً يجري تصويره مُغتصباً، قتله فضيلةً لا جريمة. وكي لا يتحوّل السرد مسارات بلاغية ورطانات بلا طائل، وإن استعرنا تقابلاً شائعاً لممارسات عائلة الأسد، فلو أنصفت الأخيرة رجالاتها «الأخيار» لوضعت تماثيل شاهقة لهم في الساحات العامة، لكنّ كثيرين منهم حظوا بجنازات خجولة بعيداً عن الأضواء، وكأنّ موتهم يستأنف حياتهم السفلية المعتمة.

وليس استطراداً، ولكن اتكاءً على معطيات عديدة بُنيَة، فإنّ قاعدة تصفية الشركاء هي القاعدة الذهبية التي منحت نظام الأسد الاستمرارية خمسة عقود، واستطاع الأسد (الابن)، بينما كانت التصفية بعديد أشكالها مدعاة تقاطع مع ضوابطه ومعاييره، إزاحة بعض كبار رجالاته من المشهد السياسي والأمني والاقتصادي، ليس بدايةً بخلع قريبه وشريكه رامي مخلوف عن عرش الاقتصاد السوري، مروراً بعزل اللواء علي مملوك، أحد الرجال القلائل الذين أعتمد عليهم بثقة كبيرة في بلاط الأسدَين، إن جرى إبعاده عن رئاسة الأمن الوطني وتعيينه مستشاراً أمنياً، أي موظفاً يُجلب فقط عند الطلب، ولن يكون آخرها ما تردّد أنه «اغتيال» (؟) المستشارة الخاصة في رئاسة الجمهورية لونا الشبل، ومحاصرة زوجها، عمّار الساعاتي، الذي كان أحد أعمدة النظام بعدما خسر حظوته وكرسيّه في القيادة المركزية للحزب الحاكم. وليس لانعدام أو خلل مُتعمّد في الموضوعية، بل من أجل الإجنبي، والشعور بالاستهداف، عزّزا خطاب العنصريين داخل المجتمع (ومرّة أخرى هذا تأكيد على تصنيف هذه الفئة من دون تعميم)، وإن كان الخطاب المؤامراتي يُسهّل عمل العنصريين أو خطابهم.

بدا بعضهم يشير إلى أنّ الهجمات ضدّ السوريين، أو المواقف العنصرية، نتاج عمل أمني لتمهيد التطبيع المتوقّع بين تركيا والنظام السوري، لكنّ هذا يحتاج إلى إثبات. اتّخذ إيجاد البيئة المناسبة لمثل هذا الخطاب طابعاً سيئاً تبريرياً لدى مُؤيّدي أردوغان، خاصّة عربياً، وبالتالي، غابت الأصوات التي تنتقد ما يحصل للسوريين، وتحاول أخرى إبعاد المسؤولية عن الحكومة، بشكل لم يفعلوه حين برزت أزمة لاعب كرة القدم الألماني، من أصول تركية، مسعود أوزيل، حين نشر صورة له مع الرئيس التركي أثارت جدلاً في ألمانيا، واستُقبل بصيحات الاستهجان، وتعرّض لعنصرية من بعض الجماهير الألمانية، في قلب الأزمة السياسية بين أنقرة وبرلين. لكنّ الملفت كانت الحملات ضدّ ألمانيا بين الحرب والإسلاميين المُؤيّدين لأردوغان، بترديد مُحكَم لدعاية «العدالة والتنمية» في هذا السياق، عن عنصرية ألمانيا، وكره حكومتها المسلمين، رغم أنها استقبلت أكثر من مليون لاجئ سوري. غابت هذه الأصوات تماماً في نقد ممارسات «بعض الأتراك» العنصرية و«تقصير الحكومة».

> إذا كانت العنصرية ضدّ السوريين من تدبير المعارضة وغيرها، فما مسؤولية الحكومة التركية التي يهيمن عليها «العدالة والتنمية» منذ سنوات؟

هناك آلاف من السوريين الذين يسجلّون للعودة إلى بلادهم المنقسمة، وهناك حالة من الخوف، وبعضهم، كما أشرت، لا يغادرون منازلهم خشية الاعتداءات. والملفت أنّ الهجمات تجري في مناطق محافظة، لا بل في مناطق فيها غالبية من الأتراك من أصول عربية. ورغم غياب الأرقام الدقيقة عن هذه النزعة المتزايدة، إلّا أنّ تغذية الشعور بالمؤامرة ضدّ الأتراك، شعباً وحكومة، وتركيز الخطاب السياسي - الاجتماعي على الخرافة السياسية، جزءٌ من الصراع السياسي الداخلي، لمجتمع منقسم أفقياً بين ثنائيات المحافظ - العصري، الديني - العلماني، الاناضولي - اليوناني، الأوروبي - الآسيوي... وغيرها، تعزّز الخوف من الآخر، وبه تُصفّى الحسابات السياسية، وتدفع الأطراف الأضعف الثمن الأفدح، وتبدو الأزمة ومساراتها، كأننا أمام أعضاء بشرية لموتى يجمعها العالم فرانكنشتاين ليخلق إنساناً جديداً، فأوجد مسخاً يقتل ويعيث فساداً، حتى أنّه طارد صانعه، في الرواية الأصلية، ليتخلّص منه ومن تفوّقه عليه.

(إعلامي من الأردن في لندن)

الالتزام بالراهن الوصفي له، من الواجب الإشارة إلى أنّ مشاهد الاغتيالات التي نفّذها نظام الأسد يكتنفها غموضٌ مريبٌ وتشوبها معلومات مضلّلة وواهية، رغم وقوعها نهاراً وفي أماكن يُفترض أنّها محصّنة أمنياً، كانفجار خلية إدارة الأزمة الشهير، ما دفع الكثير من المحلّلين إلى التشكيك بها، ولك أن تتخيّل مصير نظام الأسد اليوم، لو أنه لم يقم بكلّ الاغتيالات التي نفّذها خلال حكمه، بينما يُمكن ربط هوسه السّقيم بـ«الأبدية» بهذه السياسة القمعية العقيمة، وكأنها ممرّ لأبهة السلطاني الوحيد ردا على أيّ تهديد لجذر حكمه الذي لم يسقط بعد، على اعتبار أنّ الاغتيال ليس مُجرّد حملات تخويف ممنهجة أو عملية غريلة واصطفاء سياسي، إنّه شرٌ وجودي إنْ جاز التعبير، وسلاحٌ إستراتيجي فتّاك يلجأ إليه نظام الأسد بوصفه مالكاً لقوة فائضة، يعتقد أنه من الساذجة ألا يستخدمها.

يُؤكّد الطرح السابق أنّ واحداً من أكبر الهواجس التي تقضّ مضجع نظام الأسد تلك المحورية التي تحظى تابعيه الفاسدين، والتي تقتضي منه مزج المخاوف الوجودية بالحسابات الشاقة، وهي نابعة من الشعور الدائم بأنّ الخطر الحقيقي مصدره كل من يتملّقه ويناغقه، لذا تسيطر عليه حالة من التناقض المريب، بينما يحتفي احتفاء مَرَضياً بشكليات منظومته العنفية وقشورها، وإلصاقها بكلّ مؤسّساته، ومنطوق ولفاظ «جلاوزته». والحال هكذا فإنه لا يمكن الجدال في حقيقة أنّ قنص أتباع الأسد تحوّل إلى مرضٍ وحاجة، أما المسكوت عنه بهذا القدر أو ذاك، فيؤكد أن نظام الأسد يُشبع شهوة الاستبداد بالإجرام، أما الكيفية فمتروكة للظروف، ولا يعلم أنه يأكل نفسه بنفسه، وليس هناك ما يمكن تسويغه سياسياً في هذا السلوك الشاذ سوى أنه يستقيم مع تركيبته النفسية، أيضاً نشأته المُؤسّسة لكوارثه وعجائبه التي لا تنتهي.

(كاتبة سورية)

> من مقتضيات سقوط نظام الرعب الأسدي تفكيك البنى التي تشكّل الرافعة الأساسية له، ومنها شريحة «الآتباع» الذين شاركوه المكاسب

فاتن حمامة بنسخة غزية

عيسى الشعيبي

من بين أكثر الأدوار التي ادّتها فاتن حمامة ببراعة واتقان، ضمن سلسلة طويلة من التُحف السينمائية الكلاسيكية، دورها في فيلم «أفواه وأرانب»، الذي أخرجه هنري بركات عام 1977. ومن بين أبلغ مشاهد ذلك الفيلم مشهدُ المرأة الفقيرة الكسيرة المطرودة المولولة أمام بوابة «عزبة» إقطاعي شابّ وسيم، بعد أن صرفها ناظر العزبة من العمل بقسوة، لمناكفتها، أو ربّما لاتّقاء، خطر انتقال روح التمرّد لديها إلى فريق العاملات من حولها، فوجدت هذه المسكينة نفسها مُشرّدةً بلا وظيفة وبلا مأوى، فزعةً مهيأةً، تندُب سوء حظّها، تعفر التراب وتُحدّث نفسها قائلة، بحرقة امرأة خسرت كلّ شيء وهوت تحتها الأرض، «أروح فين؟».

كان ذلك المشهد يرمز، وفق ما فهمته، إلى حكايات كثيرة مُماثلة، ووقائع صغيرة مشابهة بلا حصر، تجري في مختلف الأرياف والأمصار لنساء شابّات يجدن أنفسهن في غمضة عين والتفاتتها، بلا معيل ولا عائلة ولا سقف بيت ولا سند، نساء مقطوعات متروكات ومخذولات، كأنّ الواحدة منهن غصن شجرة قصفته ريح عاتية وألقت به في قارعة طريق موحش مُترب ومسدود. نساء، بائسات مُهمّشات ناشفات الريق ومُعدَمات يملأهنّ الهمّ والغمّ والترك والخذلان، نساء حائرات شاكيات باكيات، بلا حول ولا مضارع ولا غد، يعشن في هامش الهامش، منسيّات مكلومات مُصادَرات، مُكرهات على الإقامة في اللامكان، والتواري بعيداً عن الأنظار.

هذا المشهد الذي ظلّ في تلافيف ذاكرة تراكمت فيها آلام لا تُحصى وأحزان لا تُعدّ، تقدّم من موضعه القصي فجأة، تجدّد في البال بمضاء أشدّ من ذي قبل، وأخذ موقعه الصادم بين المشاهد الراعفات من غزّة، إذ داهمني شعورٌ دافق عاصف قامت فيه سيّدة الشاشة العربية من لحدها، دخلت معبر رفح على ظهر عربة في قافلة مساعدات، وحطّت عصاها في خانيونس أو جباليا، لشدّ أزر الغزّيات، أمّهات يوسف وهند وأدم، للتضامن مع عشرات آلاف النساء اللواتي وقفت إحداهن وقفة فاتن حمامة ذات لحظة مشابهة أمام العزبة، وأعادت، في خضمّ الموت الرؤام والجوع والحصار والحرمان، تلاوة نصّ تلك العبارة الحارقة اللاذعة، بلهجة فلسطينية دارجة «وين بدنا نروح؟».

كانت تلك المرأة الشابة من القطاع الغاصّ بالبؤس والبأس، تحمل بين ذراعيها المُنهكتين طفلاً صغيراً تدور به من مكان غير آمن إلى مكان مثله، وصادف أن قابلها مُراسِلٌ من الصحافيين الشجعان الباقين، فقالت أمامه العبارة الرانجة هذه الآونة على ألسنة الأمّهات الصامدات تحت قصف المُغيرات صُبحاً وظُهراً وفي كلّ وقت: «وين بدنا نروح»، فبدت لي هذه السيّدة القويّة، وهي تُمسك نفسها عن البوح بما لا يقال في ساعة الشدّة، وكأنّها نسخة مُنقّحة، أو ربما طبق الأصل، من السيدة فاتن حمامة، صاحبة القول الحائر الهائم في السديم بعد، المحفوظ عن ظهر قلب لدى النساء المخذولات المُستلَبات كلّهن، يجلجل حين تنهار عوالمهن الصغيرة، ويكتوين بجمر النسء والقهر والفقر والغدر. وما دام الشيء، بالشيء يذكر، لا بأس من إشارة إلى أنّ أكثر التعبيرات الرائجة في خطاب الأمّهات والآباء الغزّيين، في هذه الآونة المتراوحة بين حديّ الحياة والموت، ذلك القول الصادر بتلقائية مُفرطة، وكأنّه تعليق سريع على كلّ خَطْب، ألا وهو «حسبنا الله ونعم الوكيل» إلى جانب تعبيرات تحدٍ عُرف بها أهل القطاع الباسل مثل «مش طالعين، هم اللي يطلعوا، أ

مؤتمر القوى السودانية... صراع السياسة خلف خطوط القتال

عصام شعبان

ضمن أدوار وساطة مصرية، بالتشاور مع قوى إقليمية ودولية، عُقِد في القاهرة يومي السادس والسابع من يوليو/ تمّوز 2024، مُؤتمَرٌ للقوى السودانية تحت شعار «معاً لوقف الحرب»، شارك فيه 18 حزباً، وممثّلون لهيئات من المجتمع المدني، وشخصيات عامّة، بينما جاءت أجندته في عناوين عريضة، محاولةً لبناء مرتكز للحوار على قضايا محلّ اتفاق، وتجاوز تفاصيل قد تُسبّب خلافات تعيق تحقيق هدف المُؤتمَر، بشأن مواقف تُفرمِل الدعم السياسي للحرب، وتنزع عن الصراع ما يريده الطرفان من مسوغات لاستدامتها، ورغم ما بدا من محاولات القاهرة إيجاد فرص لنجاح المُؤتمَر، كما الإعداد له قبلها بفترة، والتنسيق مع الأطراف لخلق حالة توافق، ظهرت تباينات بشأن نتائج المُؤتمَر، وفي الأحوال كلّها، تأثرت المواقف تبعاً لمعطيات عدّة، من بينها عاملان أساسيَّان؛ الاصطفاف مع جبهتي الصراع على السلطة؛ قوات الدعم السريع والجيش، ومحاولة كلّ جبهة أن ينتصر المُؤتمَر لساحتها، وارتباط بعض القوى بأطراف خارجية، بعضها يتّخذ موقفاً تنافسياً مع القاهرة، ويريد عزلها عن ملفّ الأزمة السودانية، بما يُحقّق مصالحها ضمن مشهد الحرب التي تجاوزت عامها الأول، بينما هناك فريق ثالث لا يرى أيَّ جدوى في المشاركة. في اعتذاره عن الحضور، قال الحزب الشيوعي: «إنّ المُؤتمَر ليس حلّاً للصراع الحالي، بل أعتبره يصبّ في صالح قوى الهبوط الناعم»، في إشارة إلى أنّ القوى الإصلاحية تريد الوصول إلى السلطة منذ الانتفاضة من دون اعتبار لأهداف الثورة.

ورغم مساحةُ التباين في التقييم يمكن القول إنّ هناك نتائج إيجابية تحقّقت من المُؤتمَر، ونجاحا جزئيا في ضوء ما أُعلِن من أهداف قبيل انعقاده، كما جمع القوى السياسية للنقاش والتوصّل إلى توافق بشأن سبل وقف الحرب ومعالجة تداعياتها، وإعادة رسم المشهد السياسي، وربّما تنجح لجنة شُكّلت للمتابعة في تنسيق المواقف بشأنها، ويمكن تحليل دلالات المُؤتمَر وأهم نتائجه. فمن حيث حجم المشاركة والاستجابة أولاً، استطاع المُؤتمَر جذب أطراف وقوى سياسية مختلفة (ما يزيد عن 40 جهة) للحوار، بما في ذلك كتلتان رئيسيّتان، «تقدم» التي يترأسها رئيس وزراء السودان السابق، عبد الله حمدوك، وتضمّ أغلب مكوّنات قوى الحرّية والتغيير (اللجنة المركزية)، كما شارك رموز من كتلة الديمقراطية، ومنهم قادة حركات مُسلّحة (مالك عقار ومني أركو مناوي وجبريل إبراهيم)، ضمن جبهة ساندت قيادة الجيش، ومهّدت للانقلاب على الحكومة المدنية (25 أكتوبر/تشرين الأول 2021) ومازالت تصطف مع البرهان ضدّ غريمه محمد حمدان دقلو (حميدتي)، وبناء عليه، تحفّظوا على البيان الختامي للمُؤتمَر، بدعوى أنّه لم يحمل إدانة صريحة لانتهاكات قوّات الدعم السريع، بينما كشفت مصادر أنّ البيان صدر بتوافق، وصاغته لجنة (11 عضوا) شارك فيها ممثّلون عن المشاركين بينهم قوى «تقدم»، والكتلة الديمقراطية، واتّفِقَ على إدانة الانتهاكات إجمالاً فعلاً، من دون ذكر طرف من دون آخر، لكن فوجئ الحضور من تنصّل أطراف من الكتلة الديمقراطية، وشعورها أنّ نتائج المُؤتمَر تُقوّي صفّ «تقدم»، التي تُمثّل طيفاً من قوى الثورة، ما يدل على بقاء مشهد الصراع السياسي جزئياً، ما بين صفوف للثورة وأخرى للثورة المُضادّة، التي أعاقات المرحلة الانتقالية، وأنّ هذه القوى على استعداد للتفاوض والقبول بشركاء الدم من قوات الدعم السريع، لكن ليسوا بذات درجة قبول القوى المدنية لهم، ومن بينها قيادة تحالف «تقدّم».

> تباينات بشأن نتائج مُؤتمَر القوى السودانية في القاهرة تأثّرت بالاصطفاف مع جبهتي الصراع وبارتباط بعض القوى بأطراف خارجية

> لم يُفوّت السيسي فرصةَ الإشارة، خلال لقائه قوى سياسية سودانية، إلى موقفه من الثورات بوصفها تُشكّل خطراً وجودياً على الدول

ثانياً، جرى التوافق بين أغلب المشاركين على رفض الحرب، بما يُعبّر عن قناعة بأنّ المواجهة العسكرية لن تَفرِض وضعاً سياسياً يحظى بالشرعية داخلَ السودان أو خارجه، وجاء «أوقفوا الحرب» شعاراً ومطلباً، وبناء عليه أعيد طرح خيار التوافق على فترة انتقالية على أسس الحرّية والسلام والعدالة، كما كان الحال قبل الانقلاب، وهذا الموقف، يرفع الغطاء عن أيّ اتّجاه يريد استدامة الحرب، مستنداً إلى شعارات الثورة ومواجهة فلول نظام البشير من الإسلاميين، الذي تكرّره دعاية زائفة لقوات الدعم السريع (أبرزهم مستشار حميدتي، يوسف عزّت، الذى أقيل أخيراً) أداةً لجذب قوى مدنية وقطاعات من جمهور الثورة، كما خيار رفض الحرب، يضعف موقف الجيش المُتصلّب الذى يرفض وقف القتال عبر التفاوض، ويُكرّره عبد الفتّاح البرهان، الذى قال الجمعة (12 يوليو 2024)، ردّاً على ما نُشر حول مفاوضات غير مباشرة في «جنيف» ترعاها الأمم المتّحدة بين طرفَي القتال، إنه ماض في الحرب حتّى هزيمة المتمرّدين، بينما قالت الأمم المتّحدة إنّ الطرفَين سيتفاوضان حول وصول المساعدات، لكن ليس وجهاً لوجه.

ثالثا، يُعزّز المُؤتمَر الحوار والتعاون بين السودانيين والقوى والأطراف الدولية، وطالب المشاركون خلاله بتكامل الجهود وتنسيق عمليات الوساطة، وتنفيذ إعلان جدّة (11 مايو/ أيّار 2023)، الذى يَقضي بإبعاد قوات طرفَي الصراع المُسلّح عن المناطق السكنية والمؤسّسات المدنية والخدمية، كما أعلنت القوى السياسية توافقاً على رفض التدخّلات التي تؤجّج الصراع، في إشارة إلى أطراف تمدّ الجهتين المتقاتلتين بالسلاح، وبالمقاتلين الأجانب أيضاً، ما يدفع لمراجعة حساباتها، بشأن وجود حلفاء يخدمون مصالحها ونفوذها عبر الحرب، وهنا تحضر اتهامات سودانية رسمية للإمارات في مجلس الأمن، وتقارير عدّة بشأن تدخّلات أخرى لدول الجوار، تدعم الحرب أيضاً.

رابعاً، يمثل المُؤتمَر إحدى أدوات حشد الجهد الدولي من أجل إرسال وتوفير وتسهيل عبور المساعدات الإنسانية الداخل السوداني أو مناطق النزوح في دول الجوار. ومستقبلاً، تحفيز الجهات الدولية في تقديم الدعم والتمويل، بما فيها تنفيذ مُقرّرات مُؤتمَري باريس وجنيف، خاصّة مع تصاعد أزمة تمويل الحكومة السودانية. ويمكن أن نضيف خامساً، أنّ المُؤتمَر يعزّز، ضمن أدوار الوساطة، دور القاهرة دبلوماسياً، مع أطراف دولية. مثال لذلك اتصال وزير خارجية واشنطن مع نظيره المصري، ومناقشة نتائج المُؤتمَر. أمّا أمنياً فتساعد جهود الوصول إلى تسوية لجوانب الأزمة سياسياً وإنسانياً، للحفاظ على السودان دولةً، وحفظ وحدة أراضيه، ما يساعد في الحفاظ على أمن البحر الأحمر والحدود الجنوبية والغربية لمصر، وهي قضية تتشاركها القاهرة مع أطراف أخرى.

وإجمالاً، يُمثّل المُؤتمَر، خطوةً أولى وتمهيديةً للحوار بين القوى السياسية، وهي مُهمّة كانت غائبة في مبادرات سابقة ركّزت على طرفَي الصراع العسكري، وتجاهلت المستوى السياسي، رغم أنّ جذور الأزمة متشابكة، والأصل فيها عجز مكونات البناء السياسي في استكمال المرحلة الانتقالية، ويساهم أيُّ حيّز للحوار في إعادة طرح الأزمة في أصولها، وعودة السياسة التي غابت مع الحرب، التي أراد بها الطرفان فرض وضع سياسي بالقتال، فزادت الأزمة بانهيار شأمل يُهدّد السودان دولةً، وشعبها ما بين الجوع والنزوح والقتل، ويؤكّد حقيقة أنّ أيا من طرفي الصراع لن يُحقّق سيطرته على السلطة عبر القتال.

وضمن دلائل المُؤتمَر أنّ هناك تغيّرا نسبيا في موقف مصر من القوى السياسية السودانية، وتتعامل بمرونة، ما جعل قيادة الجيش، التي كانت تحظى بتأييد مصري منذ الثورة، تتخوف رغم ترحيب خارجية السودان بالدعوة منذ إعلانها نهاية مايو 2024، وزادت مخاوفها، من أن يمنح اللقاء فرصةً لتقوية صفّ قوى سياسية (كما تحالف «تقدّم») تناوئ الجيش منذ انقلاب البرهان وحليفه حميدتي ضدّ حكومة عبد الله حمدوك، قبل أن يتصارع الطرفان من أجل الانفراد بالسلطة. وعملياً تُرجم هذا التحفّظ في إعلان ثلاثة من قادة الحركات المُسلّحة المُتحالفة مع الجيش رفضها البيان الختامي.

تواصل القاهرة خطوات سابقة في الحوار مع القوى السياسية، منها تيسير الحوار عبر ورش واجتماعات في القاهرة وخارجها، كما لقاء المنامة، بما يسمح بفُرَصِ تقارب. في المقابل، أصبح البرهان أكثر حذراً، واعتبرت كتل من مُؤيّديه، أنّ مُؤتمَر أديس أبابا (10 - 15 يوليو) التالي على مُؤتمَر القاهرة، هو الأقرب لها. وفعلياً شاركت فيه بينما غاب تكتّل «تقدّم»، والذى أعتبر أنّ «الاجتماع مُسيطَر عليه بواسطة عناصر النظام السابق وواجهاته وقوى الحرب». وعملياً، هذا الاجتماع يُشكّك في فاعلية الاتحاد الأفريقي ومواقفه شديدة التقلّب، المُرتبطة ببعض الأطراف الأفريقية الفاعلة في هيئاته.

وضمن تقلّبات في المشهد، ترتبط بخريطة الصراع داخلياً وخارجياً، سارع رئيس وزراء إثيوبيا أبي أحمد للقاء البرهان لنقاش قضايا أمنية منها الحدود، ودور أديس أبابا، التي تستضيف فاعليات يرعاها الاتحاد الأفريقي بشأن أزمة السودان. وقال، في رسالة واضحة، إنّ في الأوقات الصعبة يتكشّف من هم أصدقاء السودان الحقيقيون. هذا، رغم أنّ أبي أحمد كان مُتّهماً بموالاة قوات الدعم السريع، وسعى في مُؤتمَر «إيغاد» إلى فرض حظر طيران وإدخال قوات إلى السودان. لكنّ هذا الطرح رُفِض بشدّة من قوى وطنية ومن الجيش، كما ساهم مُؤتمَر «دول الجوار»، الذى عقد في القاهرة، في رفض التدخّل العسكري المباشر في السودان، ما عُدّ ساعتها انحيازاً إلى الجيش، وتصدّيا مصريا لبعض دول الجوار المساندة لقوات الدعم السريع.

ومن بين الدلائل على تقدّم دور الوساطة المصرية، أنّ المُؤتمَر جرى الإعداد والدعوة إليه بمشاركة أطراف إقليمية ودولية، بينها هيئات الأمم المتّحدة والاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية، بجانب وفود من دول الجوار، ما يضع هذه الهيئات أمام مسؤوليتها ويدلّ في الوقت ذاته على إدراك القاهرة ضرورة التعاون مع الأطراف كافّة لمعالجة أزمة السودان، التي أصبحت ساحةً للتفاعلات الدولية، ما يفرض التوصّل إلى حدّ أدنى من التنسيق ومن الاتفاق على القضايا الرئيسية. وحاولت القاهرة إنجاح المُؤتمَر، حتّى وإن تأجّل موعده، لضمان مشاركة واسعة. ومع وجود تشكيل وزاري جديد، تريد السلطة في مصر إبراز فاعليته. وأخيراً حرص الرئيس عبد الفتاح السيسي على تسجيل مواقفه بلقاء القوى السياسية السودانية، وأيضاً، ممثّلين لدول الإمارات وألمانيا وقطر، وإبداء حسن نوايا القاهرة، وتأكيد رغبتها في وقف الحرب، وعودة الاستقرار، لكنّه لم يُفوّت فرصةً أن يشير، بشكل غير مباشر، إلى موقفه من الثورات، بوصفها تُهدّد الاستقرار ووحدة الدول، وتُشكّل خطراً وجودياً عليها.

(كاتب مصري)

المرأة التي كانت وراء المهدي بن بركة

أحمد المرزوقي

بعد أكثر من نصف قرن على تغييب زوجها المهدي بن بركة (في باريس 1965)، أسلمت السيّدة غيثة بناني الروح لبارئها (2024/7/10)، من دون أن تقف على ظروف تصفية زوجها، التي طبقت أخباره الآفاق وملأت الدنيا ضجيجاً بالقيل والقال، وكثرة الاحتمالات التي لم تزد المتابعين المغاربة والعرب والأجانب سوى غموض يتكدّس فوق غموض، وإن كانت الحقيقة ظلّت تائهة بين فرنسا والمغرب والولايات المتّحدة وكيان الاحتلال الصهيوني، وهي الأطراف الرئيسية التي كانت لها مصلحة كبيرة في التخلّص من هذه الشخصية العربية والعالمية الفذّة، التي كان لها من القوّة والإشعاع والكاريزما ما جعلها تجمع حولها جلّ دول العالم الثالث، وذلك في أفق تشكيل قطب متراصّ لمواجهة الإمبريالية الغربية، التي كانت وما زالت تروم إخضاع العالم كلّه لجشعها اللامحدود.

ما زلت أذكر في بداية الألفية الثالثة تلك الحماسة منقطعة النظير التي جيّشت مشاعر آلاف من المغاربة حين حجّوا إلى مطار الرباط-سلا لاستقبال بشير بن المهدي بن بركة، وأسرته، العائدين من فرنسا إلى الوطن الأمّ، بعد اغتراب قسري دام حوالي ثلث قرن قضوه مرتحلين بين القاهرة والجزائر وباريس. كان يوماً مشهوداً صدحت فيه الحناجر بمختلف الأهازيج والشعارات، وثملت فيه القلوب طَرَباً من شدّة التفاؤل والاستبشار، معتقدة بسذاجة مدهشة أنّ مرحلة عصيبة قد ولّت بغير رجعة، وأنّ أخرى مغايرة قد حلت مع هذا الاستقبال الجماهيري العظيم المُبشر أخيراً بحلول طلائع الحرّية والكرامة والعدالة والمساواة. كيف لا، وواحد من أقرب أصدقاء الزعيم بن بركة، وهو عبد الرحمن اليوسفي، المحكوم بالإعدام في عهد الملك الحسن الثاني، أصبح وزيراً أول في رأس حكومة اشتراكية ستعمل من بين ما ستعمل، بحسب ما كان يُنتظر منها، على رفع اللبس عن ذلك الاختطاف «الهتشكوكي» (على طريقة المخرج ألفريد هتشكوك) الذي دوّخ العقول وحيّر العالم. ونحن ننتظر بتشكيلتنا الرسمية مع المنتظرين المتحمّسين أن تحطّ الطائرة على مدرّج المطار، وفينا من احدودَب ظهره، وفينا من غارت عيناه وبرزت عظام وجهه، وفينا من كان يطقطق كطائر اللقلق بأسنانه ويمنعها من السقوط، وهو لم يستأنس بعد بطاقمه المعبأ عند «ميكانيكي الأسنان». حدثت جلبة كبيرة بعدما انبرى مسؤول أمني رفيع المستوى لزجر بعض المناضلين لحملهم، فيما اعتقدت وقتئذ، على عدم احتلال أماكن بعينها، فثارت ثائرة بعض الحقوقيين، وسرت عدوى غضبهم كالهشيم في جمهرة من الحاضرين، ولولا أنّ الشرطي اشتمّ رائحة الغضب المتصاعد فسارع إلى إطلاق ساقيه للريح واحتمى بالدخول إلى أحد مكاتب الإدارة، لكان قد عرف سوء المُنقلب.

> حقيقة اختفاء بن بركة ظلّت تائهة بين فرنسا والمغرب وأميركا، والاحتلال الصهيوني، الأطراف التي كانت لها مصلحة في التخلّص منه

> عاشت بناني، التي كانت سند بن بركة ونصيره حلم الوصول إلى حقيقة اختطافه واسترجاع جثمانه، لكنّ الحلم لم يتحقّق

وهنا علّق أحد أصدقائنا على الحدث بسخرية: لقد أخطأ التقدير هذا وأولئك، فالأول تصرّف تصرّفه العادي المجبول على القمع من دون أن يدرك أنّ الأمور قد تغيّرت شيئاً ما، ولو مؤقتاً، والآخرون توهّموا أنّ الديمقراطية هبطت بالمظلة من السماء، وغاب عنهم أنّ سياسة المَخزن الذي يُمثّل الدولة العميقة في المغرب هي سياسة القصبة، تنحني عند اشتداد هبوب الرياح، ثم تعود إلى وضعها الطبيعي عند سكون العاصفة. وقد بيّنت الأحداث لاحقاً صدق تحليل صديقنا، وإن لم يكن سوى عسكري بسيط لم يدرس لا علوماً سياسية ولا تاريخ الثورات. وفي خضمّ انتظار وصول عائلة الشهيد بن بركة، انتقلت ذاكرتي لتسترجع حدثاً من الطفولة البعيدة، إذ كانت قبيلتنا بني زروال، الموجودة في شمال غرب مدينة فاس عند الحدود المرسومة بين الاستعمارين الفرنسي والإسباني، التي عشت بين جبالها ومراتعها الخضراء، مشتعلةً بالأحداث المتلاحقة، ومسرحاً في سنة 1955، لسلسلة من عمليات فدائية مُتكرّرة كانت تقوم بها فصائل من جيش التحرير المغربي ضدّ إمدادات قوافل اللفيف الأجنبي، التي كانت تأتي من مدينة فاس وتتوجّه إلى الثكنة العسكرية الكبيرة المنتشرة فوق جبل راس راس، حيث كانت السلطات الفرنسية تراقب قرية غفساي وما جاورها من غابات ومرتفعات وهضاب مترامية إلى ما وراء جبل «ودكة».

وكنّا نحن تلامذة المدرسة نعيش على وقع تأثير دروس الوطنية التي كان يُلهب بها حماستنا أستاذنا الحاج الحسن إمريزق، كما كنّا قد تعوّدنا سماع طلقات الرصاص وهي تلعلع يومياً في ساحة الرماية الموجودة بمكان يسمّى بروين، حيث كانت الوحدات الفرنسية تتدرّب فيه على امتداد ساعات النهار. لكنّ خيالنا الصغير كان يزداد اشتعالاً وقلوبنا تتأجّج وطنية كلّما سمعنا عن كمائن تُنصَب هنا وهناك للعدوّ. وقتها، كنّا نتمنّى لو كنّا كباراً حتّى تتسنّى لنا فرصة المشاركة مع المجاهدين في دحر المُستعمر الغاشم. وكم كنّا نحترق كمداً لمّا كنّا نرى رأي العين الطائرات الفرنسية وهي تستهدف معاقل وحدات جيش التحرير المنتشرة في الغابات المجاورة بالقصف الهمجي الذي يحرق الأخضر واليابس، لا سيما بعدما اشتدّ أوار سعارها وهي تستشعر حتمية الرحيل. ولمّا استقرّت الأمور نسبياً بعدما رحل القسط الأكبر من الفرنسيين عن المنطقة، قدّم الزعيم المهدي بن بركة إلى مدينة غفساي للقاء بعض قادة جيش التحرير المغربي هناك، وتشرّف باستضافته الحسن إمريزق، الذي ساهم بدور فعّال في إقناع عشرات من أفراد «الكوم» المغربي بالالتحاق بالثوار بعدما كانوا يقاتلون تحت الراية الفرنسية. وما زالت جلبة سكان غفساي ونواحيها، التي حجّت للقاء الزعيم بن بركة، حاضرةً أمام ناظري وكأنّها أمس.

وتلاحقت الأحداث السياسية بسلبياتها وإيجابياتها، وأصبح اسم بن بركة اسماً عالمياً ذا شهرة تطبق الآفاق، ويستقبل استقبال زعماء الدول في العواصم التي زارها عربياً وعالمياً. لكن سرعان ما جاء حادث اختطافه بغتة كما يُختطف العندليب من فوق غُصنه، وهو يصدح بصوت رخيم مبشّراً طيور الغابة بفجر جديد. وما زال اختطافه سرّاً مغلقاً لم يقدر أحد على فكّ طلاسمه، إذ عاشت الراحلة غيثة بناني، التي كانت سنده ونصيره، على حلم الوصول إلى حقيقة اختطافه واسترجاع جثمانه، لكي يصبح للرجل قبر ترتاح فيه روحه. لكنّ الحلم لم يتحقّق بعد.

وقبل سنين قليلة، رافقت صديقَين لزيارة سيّدة تسكن في حي الليمون بالرباط. فدخلنا إلى فيلا متوسّطة من تلك الفيلات العادية التي لا يميزها شيء سوى أنّها نظيفة وبسيطة. وجدنا في استقبالنا سيدةً قد تكون بحسب ما بدا لي على عتبة العقد الثامن، تميل إلى القِصَر، أساريرها مُستبشِرة، حيّة الطلعة، أنيقة اللباس وخفيفة الروح، بادرتني بالتحيّة والسلام علي بحرارة وكأنّها تعرفني من زمان، وبادرتني قائلة: أهلاً وسهلاً. تفضّل.. تفضّل.. لقد قرأت مجموعتك القصصية «محنة الفراغ» (الدار البيضاء، 2012)، ولم أكن أتوقّع أن يتخلّلها كثير من السخرية والهزل. شكرتُها وأنا لا أكاد أصدّق أنّ مثلها قد يقرأ لكاتب هاوٍ مثلي. وبعد أن أكملنا واجب التحية والسلام على أختَين لها، كانتا معها تأخذان قسطاً من شمس الأصيل. اغتنمت فرصة وسألت صديقي، الذي كان معروفاً بتدبير المقالب: «من تكون هذه السيدة الطيبة؟». فأطلق ضحكة عالية، وقال لي متهكّما: «مغمورٌ يسأل عن مشهور». وتابع «لقد أحجمت عمداً عن تعريفك بها مسبقاً حتى تكون مفاجأتك أكبر.. إنّها السيّدة غيثة بناني زوج الشهيد المهدي بن بركة ورفيقة دربه الطويل».

لتنطلق ذاكرتي في ربط الماضي بالحاضر، مستحضراً الصورة الملهمة للزعيم بن بركة التي ما يزال طيب ذكراها عالقاً في أذهان الأجيال المتعاقبة في المغرب والوطن العربي، وعبر العالم رغم رحيلها المفجع منذ زمن بعيد. كم أسعدني ذلك اللقاء الذي لم أعرف كيف مرّت ساعاتُه حديثاً ونقاشاً وضحكاً، تعرفت فيه عن قرب على سيّدة كانت وراء رجل عظيم سمعتُ عنه ولم أره، لكنّ أثره بقي خالداً في مقابل نسيان أثر جلّاديه. رحمها الله برحمته الواسعة، وجعل مثواها ديار الخالدين.

(ناشط وحقوقي مغربي)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

رئيس التحرير **معن البياري** ■ مدير التحرير **ارنست خوري** ■ المدير الفني **إميل منعم** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■ منوعات **ليال حداد** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Ealing Cross, Second floor, 85 Uxbridge Road, London, W5 5TH
Tel: 00442045801000
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ برج الفردان ـ لوسيل ـ الطابق الـ 20 ـ
هاتف: 0097440190600

■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads